الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

13 **ربيع ثاني** 1440 –20 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الحمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	18

»حقوق الانسان": تم التواصل مع صاحبة المقطع.. وسنقدم لها العون

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1693494

»عكاظ» (مكة المكرمة @okaz_online)
تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في قضية السيدة «أم مشاري»، والتي تداولت مواقع التواصل الاجتماعي تويتر معاناتها وابنها.
وقال رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان سليمان بن عواض الزايدي لـ«عكاظ»: تم التواصل مع صاحبة المقطع، واتضح أنها تسكن في محافظة جده، وسيتابع حالتها مكتب الجمعية بجده لتقديم العون ومعرفة كافة التفاصيل.

وكيل إمارة جازان يكرم التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1693683

عبدالله مشهور (جازان @bdullahmashhour)

كرم وكيل إمارة منطقة جازان المساعد للحقوق علي بن حسين عقيل، الإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان نظير مشاركتها في المعرض المصاحب لفعاليات اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمه فرع هيئة حقوق الإنسان بجازان والمقام في أحد المراكز التجارية.

وأوضح المساعد للشؤون التعليمية ياسر بن فتح دويري أن إدارة التعليم شاركت في المعرض المصاحب ممثلة بإدارة التوجيه والإرشاد بجناح احتوى على مشاركات لمنسوبي المدارس من معلمين ومعلمات ومرشدين ومرشدات وطلاب وطالبات، إذ ضم عدداً من الرسومات ومقاطع الفيديو والمطويات والمجسمات والبرامج التثقيفية التي تبرز أهمية الرفق بالإنسان، والتي نفذت بمدارس التعليم بالمنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السعودية: لا زيادة في أسعار الطاقة.. تراجع البطالة.. التوسع في التوطين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615987

الرياض - سعد الأسمري | منذ 3 ساعات في 20 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 20 ديسمبر 2018 / 01:27
رسم وزراء سعوديون خلال ملتقى الموازنة السعودية في الرياض أمس، صورة متفائلة للاقتصاد السعودي خلال العام 2019 في القطاعات المختلفة، إذ أوضحوا أن السنة المقبلة ستشهد بدء جني ثمار الإصلاح الاقتصادي، التي بدأتها المملكة قبل عامين، من توفير فرص عمل، وتراجع معدل البطالة، وتحفيز القطاع الخاص، وعدم رفع أسعار الطاقة، وحزم دعم للمواطنين.
وفي الجلسة الافتتاحية للملتقى، طمأن وزير المالية السعودي محمد الجدعان، المواطنين بخصوص أسعار الطاقة، وأكد أنه «لا توجد نية لزيادة أسعار الطاقة في 2019، وأن أسعار الوقود تخضع لمراجعة دورية، وذلك بموجب السياسة المعلنة سابقاً»، مشيراً إلى أن «سياسة المقابل المالي معلنة، ولا يوجد نية حالياً لتغييرها.«
وأشار إلى أن المملكة تستهدف استثمارات استراتيجية ذات عائد، وتزيد من توظيف السعوديين وتنقل التكنولوجيا، مشدداً على ترحيب الدولة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، مبيناً أن الموازنة الجديدة تضمنت العديد من الفرص الكبيرة التي سيستفيد منها القطاع الخاص.
وبخصوص الخصخصة، قال وزير الاقتصاد والتخطيط محمد التويجري إن هناك خمسة قطاعات جاهزة للخصخصة في الربع الأول من 2019، وهي: المياه، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبلديات، مشيراً إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لا بد أن يكون لها أثر سلبي، ولكن إذ نظرنا إلى الصناعات البتروكيماويات والتحويلية والطاقة المتجددة والسياحة والتعدين فإننا نجد نمواً كبيراً جداً، وجميعها ساعد على التصدير، وتدعم نظام المدفوعات وتساعد على توفير وظائف نوعية.
وأشار إلى أن السعودية تتوقع تراجع معدل البطالة لديها بداية من العام المقبل من مستواه الحالي البالغ 12.9 في المئة»، مضيفاً أن «مساهمة المواطنين السعوديين في سوق العمل تبلغ 42 في المئة حالياً، وقد أسهم عمل المرأة السعودية بشكلٍ كبير في خفض معدلات البطالة.«
ووصف التويجري النمو الاقتصادي في السعودية بأنه جيد جداً، ويتوافق مع برامج الرؤية، مشيراً الى أن وجود حزم تشريعية ومادية ستؤثر بشكل مباشر في القطاع.، معرباً عن طموحه بأن يكون الدخل في العام 2023 من النفط وغير النفط كافياً لدعم جميع برامج رؤية المملكة 2030 والتوسع في الاستثمار في البنية التحتية.
بدوره، كشف وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد الراجحي، عن إحلال 120 ألف سعودي في وظائف بالقطاعين الصحي والمقاولات العام المقبل 2019، بواقع 40 ألف وظيفة في القطاع الصحي ونحو 80 ألف وظيفة في المقاولات والعقارات، مشيراً إطلاق عملية توطين 12 نشاطاً، ليبلغ مجموع ما تم توطينه 40 نشاطاً.
وفي قطاع التعليم، أوضح وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، أن موازنة السعودية 2019 ستدعم الوزارة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، وهي دعم مبادرات التطوير تحت برامج تحقيق الرؤية، واستكمال تطوير البنية التحتية في المدارس والجامعات، إضافة إلى استمرار البرامج النوعية للوزارة مثل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وبرامج التطوير المهني للمعلمين والمعلمات، مؤكداً استمرار دعم برنامج الابتعاث، إذ يبلغ عدد المبتعثين نحو 95 ألف مبتعث.
وتناول العيسى إحصاءات التعليم والتدريب.
من ناحيته، أفصح وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي، عن وجود 1400 مبادرة ضمن 13 برنامجاً للتحول الوطني خصصت لها موازنات، مبيناً أن مرحلة التخطيط لها انتهت وبدأت مرحلة تنفيذها، مشيراً إلى أن الأرقام تثبت أن الدولة هي الزبون الأول وهي المشغل والمحرك الأول للإنفاق، وأن 20 في المئة من موازنة العام الحالي موجهة للإنفاق الرأسمالي.

7

وأشار إلى أن القطاع الخاص تألم خلال السنوات الماضية نتيجة انكماش الوضع الاقتصادي وضعف الإنفاق الاستهلاكي، وتغير النمط التجاري من خلال ظهور التجارة الإلكترونية، وهناك العديد من المحال أغلقت وأخرى منيت بخسائر، إلا أن عدد المؤسسات ارتفع حالياً إلى 935 ألف مؤسسة من 650 ألف مؤسسة في 2015، أي بزيادة نسبتها 43 في المئة.
أما وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية خالد الفالح، فتحدث عن تخصيص مصروفات إضافية للعام المقبل للقطاعات الإنتاجية، وأن نظام التعدين الحالي لا يتيح للوزارة إصدار التصاريح من دون الحصول على موافقة أكثر من 12 جهة حكومية أخرى، وهذه الموافقات تأخذ في بعض الحالات أربع سنوات من دون وجود أسباب، مبيناً أن مشروع النظام الجديد للتعدين قد يصدر خلال الربع الأول من 2019، إذ من خلاله سيتم اختصار فترة الحصول على الرخص التعدينية إلى 60 يوماً كحد أقصى، مؤكداً أن الثروة المعدنية في المملكة تقدر بنحو 5 تريليونات ريال.
من جهته، وصف محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أحمد الخليفي، وضع العملة السعودية (الريال) بأنه مطمئن جداً، مشدداً من أن المؤسسة لن تسمح بالمضاربة فيها، مضيفاً: «عندما نقول إن الريال خط أحمر، المقصود أننا لن نسمح لأحد أن يضارب عليه»، مكرراً التأكيد بان مؤسسة النقد لا تنوي تغيير سياسة سعر الصرف، وستبقي السعودية على سعر صرف الريال مرتبطاً بالدولار عند 3.75 للدولار
وفي مجال الإسكان، كشف وزير الإسكان ماجد الحقيل، أن إجمالي عدد المواطنين المستفيدين من الخيارات السكنية والتمويلية التي قدمتها الوزارة وصندوق التنمية العقارية خلال العام 2018، تجاوز 143 ألف أسرة، وأن إجمالي الأسر السعودية التي حصلت على منازل عبر برنامج «سكني» تجاوز 62 ألفاً بمختلف مناطق المملكة، وأن هناك 42 مشروعاً سكنياً جديداً بدأت الوزارة في بنائها هذا العام، توفر 69 ألف وحدة سكنية.

الحياة AL HAYAT

143ألف أسرة تستفيد من الخيارات السكنية والتمويلية خلال 2018

المصدر: جريدة الحياة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615969

أعلن وزير الإسكان ماجد الحقيل، أن إجمالي عدد المواطنين المستفيدين من الخيارات السكنية والتمويلية التي قدمتها وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية خلال العام 2018، تجاوز 143 ألف أسرة سعودية، كاشفاً أن إجمالي الأسر السعودية التي تمكنت من الحصول على منازل عبر برنامج «سكني» خلال هذا العام تجاوز 62 ألف أسرة في مختلف مناطق المملكة، وأن هناك 42 مشروعاً سكنياً جديداً بدأت الوزارة في بنائها هذا العام، توفر 69 ألف وحدة سكنية.
وبين الحقيل خلال مؤتمر صحافي في الرياض أمس (الأربعاء) لمناسبة إعلان موازنة 2019، أن الوزارة واجهت العديد من التحديات وبخاصة في مجال التمويل، ما دعاها إلى العمل منذ الإعلان عن برنامج سكني على إيجاد الحلول المناسبة للأسر السعودية والتي تساعدهم في تملك منازلهم، وتم العمل بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنوك والمؤسسات التمويلية على تسهيل حصول المواطنين على التمويل العقاري، مع تكفل الدولة بتحمل الفوائد عن قيمة القرض العقاري بدعم يصل إلى 100 في المئة لمن تقل رواتبهم عن 14 ألف ريال، وأجريت العديد من التعديلات على التمويل العقاري وذلك بخفض الدفعة الأولى المقدمة إلى 5 في المئة لمستفيدي برنامج «سكني»، مع إمكان التقسيط في مشاريع الوحدات السكنية تحت الإنشاء.
وحول تطوير الأراضي وتسليمها للمواطنين بشكل مجاني، أكّد الحقيل رصد 14 بليون ريال لتطوير 236 ألف قطعة أرض سيتسلمها المواطنون بشكل مجاني لبدء بنائها، أو العمل على إقامة مشاريع سكنية عليها بالشراكة مع المطورين العقاريين، مبيّناً أن إجمالي مساحات تلك الأراضي يتجاوز 230 مليون متر مربع.
وأضاف وزير الإسكان أنه: «منذ الإعلان عن برنامج سكني أطلقت العديد من المشاريع السكنية في مختلف مناطق المملكة لتوفير عشرات الآلاف من الوحدات السكنية للمواطنين المسجلين في قوائم الوزارة، ووصل عدد المشاريع التي

بدأ بناؤها فعلياً حتى اليوم 42 مشروعاً توفر 69 ألف وحدة سكنية، 50 في المئة منها تستخدم تقنيات بناء حديث لضمان سرعة إنجازها وضمان جودتها العالية، وسيتم بدء تسليم الوحدات السكنية للمواطنين ابتداءً من 2019»، لافتاً إلى أن الوزارة سعت إلى توفير هذه الوحدات السكنية بأسعار تناسب المتقدمين كافة وتراوح ما بين 250 و750 ألف ريال.

وشدد الحقيل على أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً لمستفيدي الإسكان التنموي من المسجلين في قوائم الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم، وجرى ضمن برنامج الإسكان التنموي توقيع عقود بمبالغ تتجاوز ستة بلايين ريال لبناء نحو 23 ألف وحدة سكنية لهذه الفئة، إضافة إلى تخصيص 32 ألف أرض لبناء المشاريع، والتكامل مع 108 جمعيات خيرية وقطاع غير ربحي لتوفير الحلول السكنية المناسبة للمستفيدين. وعن السياسات والتشريعات التي نفذتها وزارة الإسكان لتنظيم القطاع، قال الحقيل: «إنفاذاً للأمر الملكي الكريم القاضي بتحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة عن المسكن الأول، تم إصدار 16 ألف شهادة تحمل للضريبة استفادت منها الأسر في تملك مساكنهم، وطُبق برنامج فرض رسوم الأراضي البيضاء على أكثر من 400 مليون متر مربع في المدن الخاضعة للرسوم، علاوة على إصدار 1200 أمر سداد، وتخصيص إيرادات رسوم الأراضي لتطوير مشاريع البنية التحتية في أراضي الوزارة، وذلك تمهيداً لتسليمها للمواطنين مجاناً، أو إقامة مشاريع سكنية عليها.«

وأشار وزير الإسكان إلى أن القطاع واجه تحديات كثيرة، وخصوصاً في إطار التشريعات، وأطلقت الوزارة الشبكة الإلكترونية لإيجار والذي يهدف إلى تنظيم العلاقة وحفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية (المستأجر، والمؤجر، والوسيط العقاري)، وضمن هذه الجهود تم توثيق أكثر من 100 ألف عقد على الشبكة الإلكترونية، واعتماد 10 آلاف وسيط عقاري في مختلف مناطق المملكة.

وتابع: «بالتنسيق مع وزارة العدل تم اعتماد عقد الإيجار كسند تنفيذي، ما يسهم في تقليل القضايا الإيجارية، وتقوم الوزارة بدعم المتعثرين في الإيجار من الأسر الأشد حاجة، أو العاجزة عن دفع الإيجار لظروف قاهرة، بالتنسيق مع وزارة العدل»، مبيّناً أن الوزارة ضمن هذه الجهود أطلقت برنامج «ملاك» بما يحقق بيئة من التعايش بين ملاك وشاغلي الوحدات السكنية ذات الملكية المشتركة حيث تحفظ حقوق جميع الأطراف وتنظم العلاقة فيما بينهم وتم تسجيل 2500 اتحاد تمثل 12 ألف وحدة سكنية.

د. التويجري: بدل غلاء المعيشة يساعد الأسرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1726364

جاء أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحفظه الله، باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة الشهري لعام آخر إلى حين استكمال منظومة الحماية الاجتماعية، بناء على ما رفعه سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان يحفظه الله، متماشياً مع خطط الدولة الرامية إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمستحقين من الأسر.

وتأتي هذه الخطوة إيماناً من القيادة الحكيمة، بأهمية مراعاة أوضاع الأسرة التي تستحق الدعم، وضمان حصولها على الرفاهية الاجتماعية، حيث إن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، يرى أن الحماية الاجتماعية واحدة من أهم البرامج المطبقة عالمياً للبحث عن أفضل السبل لرفاهيات.

والمعروف أن الحماية الاجتماعية هي السياسات والبرامج التي تضعها الدول للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، ما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز.

كما تستهدف برامج الحماية الاجتماعية وضع الخطط لتحسين بيئة العمل والتشغيل الفعال للعمالة، إضافة إلى التأمين الاجتماعي للأسر الضعيفة، والمساعدة سواء بالنقد أو الدعم للأفراد أو الأسر الضعيفة.
من جهتها، رفعت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة د. هلا بنت مزيد التويجري، شكرها وتقديرها لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، على الأمر الملكي الكريم القاضي باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة لعام آخر .
وقالت "إن القرار يسهم في دعم الأسرة السعودية ويعزز الجوانب الاقتصادية لديها ويعزز مكانتها من خلال إسهامه بشكل مباشر في توفير الاحتياجات والمتطلبات لكل أسرة"، مضيفةً "أن تلمس احتياجات المواطن نهج دأبت عليه قيادتنا الرشيدة، التي تعدّ المواطن محوراً أساسياً في التنمية مشيرة إلى أن القرار يأتي داعماً ومسانداً للأسرة في ظل التحولات الاقتصادية، ويحميها من المخاطر."
وشهدت وسائل التواصل الاجتماعي فور صدور الأمر الملكي، ردود فعل كبيرة، تشيد بالقرار وتشكر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، خاصة وأنه جاء قبيل بداية العام الميلادي الجديد، وهو ما يعطي اطمئناناً لكثير من الأسر .
ورأى عدد من رواد مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، أن القرار يأتي مواكباً للإصلاحات الاقتصادية للموظفين باستمرار البدل، حيث إن "هاشتاق" #بدلغلاءالمعيشة استمر طويلاً متزعماً "الترند" في السعودية، الأمر الذي تفاعل كثير من الناشطين بتغريداتهم التي تعبر عن شكرها للقيادة الرشيدة.

استمرار عمل الهيئات العمالية لإنهاء دعاوى ما قبل 19/2

المصدر: جريدة المدينة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/605168

داوود الكثيري - جدة
كشف مصدر بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن استمرارية عمل الهيئات العمالية بإدارتها المختلفة التابعة لـ»العمل» لحين إنهاء الدعاوى الواردة إليها ما قبل تاريخ 1440/2/19.
وأوضح المصدر لـ»المدينة» أن الهيئات العمالية ما زالت تعمل لإنجاز القضايا (يُقدّر عددها بالآلاف)، التي وردت لإدارة التسوية الودية ما قبل 1440/2/19هـ، وأما بعد التاريخ المذكور، فإن الدعوى تحال إلى المحكمة العمالية - إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودّي - للإدارة العامة للتسوية الودية التابعة للهيئة العمالية.
من جانبها بيّنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 3 شروط لقبول الدعوى العمالية ممثلة بإدارة التسوية الودية، وهي: أن يكون العامل غير مصنف ضمن إطار العمالة المنزلية، أن يتقدم المدعي بالشكوى لدى الهيئة (إدارة التسوية الودية) حسب المدينة التي تم فيها آخر يوم عمل، أن يتقدم المدعي بالشكوى لدى الهيئة)إدارة التسوية الودية) قبل مرور 12 شهرا على موضوع الشكوى.
كما طالبت بإحضار 5 مستندات عند تقديم الدعوى، وهي:» أن يكون لدى المدعي أوراق ثبوتية شخصية صالحة من أجل التعريف بنفسه (هوية وطنية، إقامة، جواز سفر(، وأن يكون لدى المدعي إثبات لعلاقة العمل، ووجود معرفة عامة ببيانات المدعى عليه (اسم المدعى عليه، عنوانه الكامل ووسيلة الاتصال به) من أجل تسهيل التبليغ، وكذلك أي مستندات أخرى تساهم في إبراز وإثبات حقه، إضافة إلى تعبئة نموذج رفع الدعوى.«
وكانت وزارة العدل قد دشّنت رسميا - في 17 ربيع الأول المنصرم - المرحلة الأولى لمنظومة المحاكم العمالية، وهي عبارة افتتاح سبع محاكم عمالية في: (الرياض، مكة المكرمة، جدة، أبها، الدمام، بريدة، المدينة المنورة)، بالإضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، و9 دوائر عمالية للاستئناف في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة، ويعمل فيها 139 قاضيا متخصصا، بالإضافة إلى 99 ملازما قضائيا.«

استمرار عمل الهيئات العمالية لإنهاء دعاوى ما قبل 19/2

المصدر: جريدة المدينة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/605168

داوود الكثيري - جدة

كشف مصدر بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن استمرارية عمل الهيئات العمالية بإدارتها المختلفة التابعة لـ»العمل» لحين إنهاء الدعاوى الواردة إليها ما قبل تاريخ 1440/2/19.

وأوضح المصدر لـ»المدينة» أن الهيئات العمالية ما زالت تعمل لإنجاز القضايا (يُقدّر عددها بالآلاف)، التي وردت لإدارة التسوية الودية ما قبل 1440/2/19هـ، وأما بعد التاريخ المذكور، فإن الدعوى تحال إلى المحكمة العمالية - إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودّي - للإدارة العامة للتسوية الودية التابعة للهيئة العمالية.

من جانبها بيّنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 3 شروط لقبول الدعوى العمالية ممثلة بإدارة التسوية الودية، وهي: أن يكون العامل غير مصنف ضمن إطار العمالة المنزلية، أن يتقدم المدعي بالشكوى لدى الهيئة (إدارة التسوية الودية) حسب المدينة التي تم فيها آخر يوم عمل، أن يتقدم المدعي بالشكوى لدى الهيئة)إدارة التسوية الودية) قبل مرور 12 شهرا على موضوع الشكوى.

كما طالبت بإحضار 5 مستندات عند تقديم الدعوى، وهي:» أن يكون لدى المدعي أوراق ثبوتية شخصية صالحة من أجل التعريف بنفسه (هوية وطنية، إقامة، جواز سفر(، وأن يكون لدى المدعي إثبات لعلاقة العمل، ووجود معرفة عامة ببيانات المدعى عليه (اسم المدعى عليه، عنوانه الكامل ووسيلة الاتصال به) من أجل تسهيل التبليغ، وكذلك أي مستندات أخرى تساهم في إبراز وإثبات حقه، إضافة إلى تعبئة نموذج رفع الدعوى.«

وكانت وزارة العدل قد دشّنت رسميا - في 17 ربيع الأول المنصرم - المرحلة الأولى لمنظومة المحاكم العمالية، وهي عبارة افتتاح سبع محاكم عمالية في: (الرياض، مكة المكرمة، جدة، أبها، الدمام، بريدة، المدينة المنورة)، بالإضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، و9 دوائر عمالية للاستئناف في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة، ويعمل فيها 139 قاضيا متخصصا، بالإضافة إلى 99 ملازما قضائيا.«

4أهداف إستراتيجية لمحاربة الانحراف الفكري وتعزيز الاعتدال

كشفت عنها إدارة مكافحة التطرف بـ ·أمن الدولة«

المصدر: جريدة المدينة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/605167

سعيد الزهراني - الطائف

كشفت الإدارة العامة لمكافحة التطرف برئاسة أمن الدولة عن أهم أهدافها وهو ترسيخ الانتماء الوطني ومحاربة الفكر المتطرف بكل أشكاله وصوره وتعزيز قيم الاعتدال والوحدة الوطنية من خلال عدة قيم.
4أهداف إستراتيجية مهمة هي: التحصين، الاعتدال والانتماء الوطني، التكامل، المسؤولية.
إسراتيجية إدارة مكافحة التطرف
وقاية المجتمع من الانحرافات والمهددات الفكرية واستشرافها ومعالجتها
التكامل مع الجهات ذات العلاقة والاهتمام لمكافحة التطرف
تعزيز قيم الاعتدال والوحدة والانتماء الوطني
إبراز جهود المملكة في مكافحة التطرف داخليا وخارجيا

«الصحة»: رفع جودة الخدمات والوقاية.. و«التعليم»: تطوير المباني والتخلص من «المستأجرة»

«العمل»: توفير 95 ألف وظيفة.. و«الإسكان»: 100 مشروع جاهز في 2019

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1693611

عبدالله الغامدي (الرياض@aalghamdi)
كشف وزراء العمل والتنمية الاجتماعية، والإسكان، والصحة، والتعليم، أبرز ملامح ميزانية العام المالي القادم، خلال مشاركتهم في الجلسة الثانية من ملتقى ميزانية 2019، الذي أقيم في فندق الريتز كارلتون أمس (الأربعاء)، في الرياض.
وأكد وزير العمل المهندس أحمد الراجحي توقيع اتفاقية مع وزارة الاتصالات لتوفير 15 ألف وظيفة، إضافة إلى اتفاقية مع وزارة الإسكان ومجلس الغرف السعودية لإحلال 80 ألف وظيفة في قطاع المقاولين والعقار (ليصل إجمالي الوظائف إلى 95 ألف وظيفة).
وأوضح وزير الإسكان ماجد الحقيل، أن الوزارة لديها تحدٍّ يتمثل في وجود 100 مشروع سكني جاهز نهاية 2019، إضافة إلى تطوير 90 ألف أرضٍ ستسلم في العام 2019، وتسليم 79 ألف أرض في العام الذي يليه بمجموع 235 ألف أرض سكنية.
وبين وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة أن الوزارة وضعت 3 مستهدفات رئيسية لرفع جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين، تشمل تسهيل الحصول على الخدمة الصحية، وتحسين وتعزيز كفاءة الخدمات الصحية، وتعزيز الوقاية.
وأشار وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى إلى أن ما تضمنته ميزانية التعليم هو استكمال تطوير البنية التحتية، والمشاريع التعليمية، والمدن الجامعية، والمشاريع المدرسية، والتخلص من المباني المستأجرة، البالغ عددها 5200 مبنى. ولفت إلى أن توجيهات القيادة الرشيدة وضعت تنمية الخدمات للمواطن السعودي على رأس أولويات الميزانية.
وعلى صعيد برامج وزارة العمل، بين الوزير أحمد الراجحي أنه يوجد مشروع لدعم الشباب المبادرين في افتتاح أعمالهم الخاصة بدعمهم بـ 9 تأشيرات فور تأسيس العمل.
وقال: «عدد المؤسسات المتجاوبة مع التوطين بلغ 350 ألف منشأة، وسعينا لمساعدة النساء من خلال برنامج وصول وقرة، وبلغ عدد المشتركات 10 آلاف مشاركة وسعينا لتدريب 2000 شاب وشابة لجعلهم في وظائف قيادية، كما تم دعم وتمكين رواد الأعمال من خلال تمويل وإقراض المبادرين من خلال بنك التنمية الاجتماعي، وقدم البنك 10 آلاف دورة

تدريبية، كما عملنا على دعم وتمكين القطاع الخاص باعتباره شريكاً إستراتيجياً، إضافة إلى إبرام اتفاقيات مع جهات عدة، ومنها الصحة لإحلال 40 ألف وظيفة في القطاع الصحي في عام 2019 / 2020، وسنوقع اتفاقية مع وزارة الاتصالات لـ 15 ألف وظيفة، واتفاقية مع وزارة الإسكان ومجلس الغرف السعودية لإحلال 80 ألف وظيفة في قطاع المقاولين والعقار، وتعمل الوزارة لتطوير الاستقدام وتوسيع الدول المستقدم منها، وتقليل كلفة الاستقدام لتكون أقل من الدول المجاورة.«

وعلى صعيد برامج وزارة الإسكان، أوضح الوزير ماجد الحقيل أن الوزارة واجهت تحديات، سواء في تجهيز البنية التحتية، وتوفير التمويل في الوقت المناسب، وتوفير خيارات سكنية تتناسب مع قدرات المواطنين.

وقال: «بدأت وزارة الإسكان في 2018 تشييد 42 مشروعاً سكنياً، بقيمة تتجاوز 42 مليار ريال منها 50% تستخدم تقنيات غير تقليدية، كما رصدت وزارة الإسكان 14 مليار ريال، وتم تطوير 57 ألف أرض سكنية سلمت، كما تم تطوير 90 ألف أرض ستسلم في 2019، وسيتم تطوير 79 ألف أرض ستسلم العام الذي يليه بمجموع 235 ألف أرض سكنية.«

كما ساهمت وزارة البلديات في مراجعة الضوابط في تملك المنزل، وهذه الجهود ساهمت في الوصول إلى 8 آلاف قرض بدلاً من 2000 قرض في السابق، وفي 2019 سنصل إلى 12 ألف قرض، وجرى ضخ أكثر من 30 ملياراً لدعم من رواتبهم أقل من 14 ألف ريال بنسبة 100%.

وعلى صعيد برامج وزارة الصحة، أكد الوزير الدكتور توفيق الربيعة أن الوزارة نفذت العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذه المستهدفات،وتم إطلاق تطبيق الاتصال المرئي للمرضى بالأطباء، وتطبيق موعد، وخلال 5 أشهر تم حجز 8 ملايين موعد.

وزاد بقوله: «في أمراض قسطرة القلب تم افتتاح 9 مراكز في العامين الماضيين ليصل عددها إلى 22 مركزاً، كما سيتم افتتاح 4 مراكز جديدة في عام 2019، وزيادة عدد مراكز علاج التوحد واضطرابات النمو بافتتاح 20 مركزاً ليصل عدد المراكز لـ22 مركزاً، ويوجد 26 مركزاً سيتم افتتاحها في 2019.«

وأشار إلى أن التطورات في الخدمات الصحية ساهم في تقليل الحالات المرضية من المناطق؛ بهدف العلاج في المدن التخصصية بنسبة 56%، ووزارة الصحة قدمت خدمات طبية لأكثر من 50 ألف مريض في منازلهم خلال 2018، كما أن المملكة من الدول الرائدة في زراعة الأعضاء، إذ جرى إجراء 1262 عملية زراعة أعضاء خلال هذا العام. وعلى صعيد برامج وزارة التعليم، أوضح الوزير أحمد العيسى أن أهم ما تضمنته ميزانية التعليم هو استكمال تطوير البنية التحتية والمشاريع التعليمية والمدن الجامعية، والمشاريع المدرسية، والتخلص من المباني المستأجرة البالغ عددها 5200 مبنى.

»الشورى« لوزارة الاتصالات: خدماتكم متراجعة مستوى وتكلفة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1693613

»عكاظ» (الرياض@okaz_online)

وجه أعضاء في مجلس الشورى سهام النقد باتجاه وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووصفوا خدماتها بالمتراجعة مستوى وتكلفة مقارنة بالدول الأخرى، وطالبوها بالقضاء على عصابات الاحتيال المالي التي تستخدم الرسائل النصية وشبكات الجوال المحلية لبث سمومها والوصول إلى ضحاياها، ودعوا إلى فصل واضح بين مهمات الوزارة وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وطالبت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير خدماتها وبياناتها وتقنياتها وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة بالمنصة الوطنية انسجاما مع الحكومة الرقمية، وسرعة إخلاء النطاقات الترددية التي ما زالت عائقا لتنفيذ التقنيات الحديثة، ومن ضمنها الجيل الـ5، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن التقرير السنوي للوزارة للعام المالي 1439/1438، للنقاش، أكد الأمير الدكتور خالد آل سعود أن على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعي للقضاء على عصابات الاحتيال المالي وغيرها، التي تستخدم الرسائل النصية وشبكات الجوال المحلية لبث سمومها للوصول إلى ضحاياها.

وأشار الدكتور عبدالإله ساعاتي إلى أن المملكة مقدمة على تحول رقمي واسع، لكن خدمة الإنترنت المهمة في هذا المجال تعتبر متراجعة من حيث المستوى والتكلفة المالية. في حين أوضح الدكتور إياس الهاجري أن المتأمل لقطاع الاتصالات خلال العقد الماضي يلحظ تطورا كان للوزارة وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات دور إيجابي فيه، مطالبا وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقديم خطتها في بناء صناعة تقنية محلية وتمكين الكفاءات الرقمية.

وأكد الدكتور حسين المالكي أهمية أن تعتبر وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات كل المناطق ذات أهمية تنموية، وأن تعمل على توفير خدمات الاتصالات لها بجودة عالية. فيما طالب الدكتور سلطان آل فارح أن يكون لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جهد أكبر في المجال الرقابي ليحصل المستهلك على حقوقه، مشيرا إلى ضرورة القضاء على الشركات والمؤسسات التي تبيع أرقام العملاء لجهات أخرى قد يستخدمها آخرون في الاحتيال.

بدورها، تساءلت الدكتورة جواهر العنزي عن جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الاقتصاد الرقمي. في حين رأى الدكتور منصور الكريديس أن من التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات هو تنمية العنصر البشري وتوظيفه، إضافة إلى إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. فيما دعا الدكتور عبدالله المنيف إلى فصل واضح بين مهمات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيدا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

مطالبات برفع مشاركة المنشآت الصغيرة في إعداد «المواصفات واللوائح«

طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفرق الفنية المعنية بإعداد وتبني المواصفات القياسية واللوائح الفنية.

جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس خلال جلسته أمس (الأربعاء) برئاسة رئيس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1439/1438 في جلسة سابقة.

ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى دعم تطبيق منظومة المواصفات السعودية على السلع المستوردة بتوسعة نطاق تطبيق برنامج الاعتراف بشهادات المطابقة، وتضمين تقاريرها القادمة تقييماً للنتائج المتحققة من مواصفاتها في مجال كفاءة الطاقة.

كما دعا المجلس الهيئة إلى تضمين تقاريرها السنوية القادمة ما تم إنجازه في مبادرة برنامج سلامة المنتجات، وتحديث الأنظمة واللوائح القائمة لتتوافق مع المواصفات السعودية الجديدة والأدلة الدولية.

تعديل نظام معهد الدراسات الدبلوماسية

وافق مجلس الشورى على ملاءمة دراسة مقترح تعديل نظام معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/50) وتاريخ 1403/9/8 المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصح البقمي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مقترح تعديل النظام، تلاه رئيس اللجنة الدكتور صالح الخثلان.

وكانت اللجنة طالبت في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على ملاءمة دراسة التعديل المقترح، التي شملت 7 مواد من مواد النظام، حيث رأت اللجنة أنه سيسهم في تعزيز دور المعهد المتخصص في تطوير وتأهيل كفاءات متخصصة في المجالات الدبلوماسية والدولية، كما أن هذا المقترح ينسجم مع أهداف المعهد الذي أنشئ من أجل تحقيقها، ما يلزم دراسة جميع الجوانب التي تعزز من دور المعهد.

تفاهم سعودي - إماراتي في مجالات الشباب والرياضة والبيئة والمياه

وافق مجلس الشورى أمس على ثلاثة مشاريع لمذكرات تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الرياضة، والشباب، والبيئة والمياه والزراعة.

فقد وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم في مجالات البيئة والمياه الموقع في مدينة جدة بتاريخ 21/9/1439، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع المذكرة تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود الرويلي.
كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم في مجال الشباب، وأخرى في مجال الرياضة الموقعين في مدينة جدة بتاريخ 1439/9/21، وذلك بعد أن استمع إلى تقريري لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع المذكرتين تلتهما رئيس اللجنة الدكتورة مستورة الشمري.
اتفاق لتوظيف
العمالة المنزلية الأوغندية
وافق مجلس الشورى أمس على مشروعي اتفاق في مجالي توظيف العمالة المنزلية، وتوظيف العمالة العامة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والأجناس والتنمية الاجتماعية في جمهورية أوغندا، الموقعين في مدينة الرياض بتاريخ (1439/4/9، و1439/4/13)، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروعي الاتفاقين.

الحياة
AL HAYAT

التصنيف والإقصاء في الدولة الوطنية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م *
http://www.alhayat.com/article/4615795

محمد المختار الفال

»مخاطر التصنيف والإقصاء في أفق تعزيز مفاهيم الدولة الوطنية وقيمها المشتركة» موضوع انعقد حوله المؤتمر الإسلامي العالمي للوحدة الإسلامية، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة الأسبوع الماضي، وهو عنوان لافت، في هذا التوقيت، الذي تتجه فيه المنطقة، بسعي حثيث، إلى التخلص من آثار موجة الدعوة «الأممية» التي كادت، في عنفوانها وهيجانها وسطوتها وخطابها عالي النبرة أن تنكر مشروعية الدولة الوطنية وقيمها وتصورها نقيضاً وجودياً لمفهوم وحدة الأمة الإسلامية، فإذا هذا المؤتمر يعيد إلى الوعي العام ألا تناقض بين وجود الدولة الوطنية ومفهوم الأمة، «فالدولة الوطنية (بقيمها المشتركة مع شقيقاتها من الدول في نطاق هويتها الإسلامية) تعد امتداداً لمفهوم الأمة باعتبارها أحد مكوناتها التي تتلاقى وتتكامل مع أخواتها في إطارها الدولي الديني»، ومع الوضع في الاعتبار أن نقاش الدولة الوطنية وعلاقتها بمفهوم الأمة: أين يلتقيان وأين يفترقان وأين يتكاملان، موضوع عريض لا يكفي فيه مؤتمر واحد، إلا أنه يحمد للمجتمعين أنهم أعطوا رأياً واضحاً جازماً بألا تناقض بين المفهومين، وتزداد قيمة هذا «التقرير» إذا علمنا أن المؤتمر حضره 1200 شخصية من العلماء والدعاة وأهل الرأي من 127 دولة وتمثل 28 مذهباً وطائفة في المجتمعات المسلمة.
وناقش المؤتمرون العديد من القضايا المتعلقة بواقع المسلمين، وما يتصل بحياتهم وعلاقاتهم بغيرهم، وصيغ التواصل مع المختلف داخل الدائرة الإسلامية، ومما جاء في البيان الختامي: أكد المؤتمر على وحدة المسلمين، باعتبارها «مطلباً شرعياً لا يجوز التأخر في إنجازه»، وأكد أن ما تعاني منه بعض الدول هو نتيجة «حالة التمزق التي تعصف بتلكم الدول والتي غرق بعضها في وحل العنف الطائفي، فتبددت مواردها وتبعثرت طاقاتها في معارك عبثية تستنبت الألم وجراحات الماضي وخلافاته، التي حقها أن تطوى في ردهات التاريخ، ويستفاد من دروسها وعبرها لتجنب الوقوع في مثيلاتها»، وأن «العلاقة الحاكمة بين المكونات الإسلامية ترتكز على جملة قواعد هي: أن المسلمين أمة واحدة يجمعهم الإيمان برب واحد ونبي واحد وكتاب واحد وقبلة واحدة، شعارهم قوله تعالى: «أن هذه أمتكم أمة واحدة»، ويدينون جميعاً لله بدين وشريعة تجمع ولا تفرق، تقرّب ولا تباعد.«
وأكد البيان الختامي على أن «المسلمين متساوون في الحقوق والواجبات... وأن الوحدة الدينية والثقافية غرض نبيل متأصل في وجدان الشعوب المسلمة.. وأن توحيد المسلمين وتضامنهم ليس موجهاً ضد أحد، بل يمضي بالمسلمين إلى

الإسهام في صناعة عالم تسوده العدالة والسلم»، ودعا إلى أن «إحياء الحوار بين المسلمين ضرورة لا مناص منها لتجاوز النزاعات والسجالات السلبية»، كما دعا المؤتمرون إلى احترام خصوصية المجتمعات ومرجعياتها الدينية، وتنشيط التعاون في القضايا المشتركة كالتطرف، وتنظيم المؤتمرات والملتقيات العلمية لرفع مستوى الوعي والتصدي للمستجدات ذات الطابع العام، وطالب الأقليات المسلمة، في المجتمعات غير المسلمة، بالاندماج الوطني الإيجابي في دولها، ورفض ظاهرة التهجم على أتباع المذاهب ومنع التطاول على منتسبيها بالتكفير والتسفيه، ودعا إلى تعزيز العلاقات بين المذاهب والطوائف المسلمة بترسيخ الثوابت وتفهم الاجتهادات، وحذّر من تصدير الفتوى خارج نطاقها المكاني، ودعا المؤتمرون إلى تشكيل «لجنة جامعة تمثل المكونات الإسلامية المختلفة، لصياغة ميثاق إسلامي شامل، يتضمن قواعد الخلاف التي تحكم علاقات المسلمين، وتبين الأصول والثوابت المحكمة الجامعة لهم، وتحرر مواضع النزاع المهمة وتحيلها لأهل الاختصاص»، وهناك قضايا أخرى كثيرة ناقشها المشاركون، وانتهوا فيها إلى توصيات وتوجيهات وتقريرات لم نشر إليها، وهي متاحة لمن يريدها.

والذين عاشوا في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، يدركون أخطار ونتائج التصنيفات والإقصاء ورفض المختلف والإصرار على إخراجه من دائرة الإسلام، ويأتي هذا المؤتمر ليحذر من أخطار الإقصاء وتوسيع الشقة بين الطوائف المسلمة، ويجتهد في تقديم ما يخفف هذه المخاطر ويعالج أسبابها، وهي دعوة جديرة بأن تلقى دعم المخلصين الراغبين في دفع الأضرار الواقعة على الشعوب المسلمة نتيجة سياسات خاطئة زرعت الشكوك وغذت الكراهية وبثت ما يسمم العلاقات بين الطوائف.

ومن طبيعة المؤتمرات التي تسعى إلى «لم الشمل»، أن تتحاشى تسمية الأشياء بأسمائها وتكتفي، في الكثير من الأحيان، بالهدي النبوي: «ما بال أقوام»، وهو منهج محمود يكتفي بالإشارة ولا يدفع بالقضايا إلى «حافة الهاوية»، بل يترك التفاصيل ونقاط الخلاف للنقاشات والتعليقات والمداولات، ولعله من مصلحة تطوير الحوار، الذي دعا إليه المؤتمر، بهدف تقريب وجهات النظر وإزالة الشكوك وتصحيح المفاهيم ودفع الشبهات أن يتصارح الجميع بأن «إحياء وإذكاء» الخلاف المذهبي، بين السنة والشيعة، والخلاف داخل دائرة السنة بين مدرسة الحديث (أهل السنة) وطرق التصوف، خطر يتهدد ما ذهب إليه المؤتمرون من مفهوم الوحدة وضرورة التعايش، لأن هذه «الخلافات» أصبحت أدوات، يستخدمها أصحاب الدعوات والأهداف من سياسيين ومذهبيين وعلماء ودعاة وحتى الأعداء من خارج الدائرة المسلمة.

والتجارب، قديماً وحديثاً، تشير إلى أن دعوات التقارب والتعايش المذهبي لا تتحقق على أرض الواقع وتعطي نتائجها المرجوة ما لم يقف معها رجل السياسة، فالخلافات السياسية، بين دول الإقليم والتدخل الخارجي، هي المحرك الرئيس، وهي المستفيد الأول، وهي التي أدخلت هذه المنطقة حال «الحساسية الملتهبة»، التي زادت من موجة النزاع الطائفي بعد قرون من التعايش والتمازج بين الطوائف، لكن هذا لا يعني التوقف عن تفعيل قوى التقارب وقنواتها الأخرى، فالدول الإسلامية، جميعاً، مطالبة بتشجيع هذا الاتجاه وتغليب خطابه في إعلامها ومنابر التأثير فيها، والعلماء والدعاة والهيئات العلمية مطالبون بتبني هذا المنهج، حتى يتمدد على حساب ما كان شائعاً من تشدد وضيق بالآخر في بعض البيئات، وإلزام الدعاة المتصلين بالقواعد الشعبية ببث هذه الروح، وعلى رغم أهمية فهم طبيعة كل بيئة وما يصلح لها من فتاوى، فإن الدعوة إلى «عدم تصدير الفتوى» غير عملية، ويصعب التحكم فيها في عصر الفضاء المفتوح وشبكة »الإنترنت»، وربما الأولى أن يقال إن هذه «الفتوى» على المذهب الفلاني، وأنها موجهة لأهل ذلك المذهب أو الطائفة، حتى يكون المتلقي على بينة من أمره إن اختارها وحتى لا يكون
مغرراً به.

ما انتهى إليه مؤتمر مكة «مشروع» كبير، وترجمته إلى واقع تحتاج إلى إرادة وبرامج وتكاتف، وإلا كان مصيره مصير أمثاله من المؤتمرات والتوصيات.

كراهية الأنثى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1726414

عبدالله بن بخيت

تحدثت يوم أمس تحت عنوان أمراض مراوغة تصيب الفرد وتسبب أذى عظيماً للمجتمع. تتمتع هذه الأمراض بالقدرة على التخفي تحت ادعاءات عدة تصل إلى ادعاء الفضيلة، استطاع بعض المصابين بعاهة السيكوباثية أن ينضووا تحت الحركات الجهادية ليحققوا تحت لوائها أطماعهم المريضة، كلنا نعرف أن كثيراً ممن ادعى الجهاد سار تحت راية السيكوباثية الجهادية إلى مناطق الصراع التي تتوفر فيها النساء وللهو الهمجي تاركين وراءهم المناطق الأخرى التي لن يجدوا فيها سوى جهاد فقط.

تحت دعاوى الفضيلة عاش المصابون بمرض الميسوجني أزهى أيامهم. الميسوجني مرض آخر يصاب به المرء وتنعكس إصابته ضرراً كبيراً على المجتمع، من حسن الحظ بدأ كثير من المثقفين أدرك حقيقة هذه العلة، كتب عنها بعض الزملاء وما زالت في حاجة إلى المزيد من الطرح، البيئة الثقافية التي نعيش فيها تتيح لهؤلاء الفرصة للأفراج عن عقدهم وأمراضهم.

فتح التصعيد المبالغ فيه والتباري في مسألة الفضيلة والحشمة الباب لكثير من أصحاب الهوى والمتمصلحين لتحقيق المكاسب، ظاهرة طبيعية ومطردة، في الموسم السياحي يظهر منتفعون وفي الكوارث يظهر تجار يحققون ملايين الريالات وفي الحروب أيضاً، فتح التيار الأخلاقي غير المنضبط الباب على مصراعيه لكل من يريد أن يقتنص فرصته، كسبنا آلاف التجار المشتغلين في هذه التجارة، عند تحليل حملات الحشمة وتجارها سنرى أن نشاط رجالها لم يتوقف عند حدود الاحتشام والانضباط كما قرره الفقه الإسلامي، فكلما عانت المرأة من التقييد كلما ألحوا في المطالبة بمزيد من القيود، أكثر ما يسعد كاره النساء أو الميسوجني أن يرى المرأة تعاني.

للمرة الأولى ألمس هذا المرض على حقيقته في جلسة عامة، دار النقاش ووصلنا إلى البنك العقاري، تحدثنا عن فوائده وما حققه من تنمية عقارية كبيرة في أنحاء المملكة، مع الحوار وصلنا إلى أن قوانينه فيها إجحاف في حق المرأة، كما أن من حق الرجل أن يحصل على قرض من البنك لماذا لا تحصل المرأة على القرض نفسه وبالشروط نفسها، هو مواطن وهي مواطنة أيضاً، اتفقنا جميعاً، فالمصلحة ستعود أيضاً على الأسرة. انبرى أحدهم وأعلن نفسه محامياً عن الشيطان، رفض الفكرة من أساسها، اخترع عشرات الأدلة ليثبت أن المرأة لا تستحق قرضاً مستقلاً مستغلاً كميات التبريرات الأخلاقية المنتشرة في كل مكان، رفض هذا الرجل مصلحته ومصلحة زوجته وبناته وكل النساء المحيطين به، تبين للجميع أن الرجل يكره المرأة كجنس.

عندما تقرأ تاريخ الصراع الذي دار حول المرأة سترى كثيراً من الآراء التي سيقت لحرمان المرأة تعود إلى انخراط هؤلاء المرضى في الحوارات رافعين الرايات الأخلاقية، لم تكن الحشمة أو الدين محركهم، ثمة شيء في النفس اسمه كراهية المرأة.

إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان تعبير عن التزامها الثابت بمعايير حقوق الإنسان العالمية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615970

جدة - «الحياة» | منذ 3 ساعات في 20 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 20 ديسمبر 2018 / 00:44

أوضح الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والأسرية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي السفير هشام يوسف، أن إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، والذي نُقِّح وحوِّل إلى «إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان»، يؤكد التزام المنظمة القوي بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان.

جاء ذلك في كلمةٍ للسفير هشام يوسف خلال اجتماع الفريق الحكومي المكلف بمناقشة مشروع «إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان»، والذي التأم بمقر الأمانة العامة للمنظمة يوم 17 كانون الأول (ديسمبر) 2018، حيث أعرب فيها عن أمله في أن تساهم الدول الأعضاء في المنظمة بخبراتها ومن خلال إرادتها الجماعية في التوصل إلى إعلان توافقي يعود بالنفع على الجميع.

وكان إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام اعتُمد في مجلس وزراء الخارجية التاسع عشر (القاهرة 1990) ليكون بمثابة وثيقة مرجعية تَسترشد بها الدولُ الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، حيث شكَّل حينئذ خطوةً أولى صوب تكريس ثقافة حقوق الإنسان داخل مجتمع منظمة التعاون الإسلامي. يُذكر أن المجلس في دورته الثانية والأربعين المنعقدة في 2015، كلَّف الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي هيئة خبراء استشارية تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، بمراجعة إعلان القاهرة في ضوء المواثيق الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، ومن ثم تقديم ما يلزم من اقتراحات لتجويده.

وبعد إجراء استعراض دقيق للوثيقة، تقدَّمت الهيئة بمشروع إعلان منقَّح بعنوان «إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان» عرضته على مجلس وزراء الخارجية في دورته الرابعة والأربعين.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الحياة الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م http://www.alhayat.com/article/4615961
	المصدر: جريدة عكاظ الخميس 13 ربيع ثاني 1440هـ - 20 ديسمبر 2018م https://www.okaz.com.sa//article/1693635